

تحليل الميزة الضريبية للاستئجار التمويلي: دراسة تطبيقية*

Analysis Tax Advantage of Financing Lease
An Empirical Study

سحر خليل اسماعيل
أ.د. محمد علي إبراهيم العامري
الجامعة التقنية الوسطى - معهد أعداد المدربين التقنيين المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية - جامعة بغداد
المستخلص

الغرض من هذه الدراسة هو تحليل الميزة الضريبية للاستئجار التمويلي من خلال تحليل ومناقشة تكلفة الاستئجار التمويلي، من أجل تحقيق هدف الدراسة. تم إجراء الدراسة في شركتين (الشركة النفطية وشركة المقاولات العامة) المساهمة المحدودة، إذ استخدم المنهج الوصفي لتحليل البيانات المالية للشركات المدروسة للعام 2011-2015. حيث أظهرت نتائج الدراسة ان الاستئجار التمويلي يحقق قيمة حالية للتكاليف موجبة. وخلصت الدراسة الى أستنتاجات أهمها أثبات الفرضية وهي الميزة الضريبية تتمثل بأنخفاض تكاليف الاستئجار التمويلي فضلاً عن تحقيق وفر ضريبي مرتفع. كما توصلت الدراسة الى توصيات من أهمها التوعية بالمنافع التي تترتب عن نشاط الاستئجار التمويلي وأنعكاساته على مستوى الشركة وعلى مستوى الاقتصاد الوطني والأستفادة من أرتفاع المعدل الضريبي للشركة بتحقيق وفورات ضريبية تستفيد منها الشركة لتخفيض الضريبة.

Abstract

The Purpose of this study are analyze financial lease advantage through analyze and discuss financial lease cost, and achieve tax advantage to reach study objective. study include two firms ,oil firm and construction firm with limited liability. The inductive method is used for the applied part in analyzing the financial data of the companies considered in 2011-2015. The result of the study shows that the financial lease achieve present value of the costs is positive. This study found out the results that verify the hypothesis: The tax advantage of financial Leasing is characterized by decreasing cost and achieving higher tax shield. The study also found the most important recommendations of awareness of the benefits arising from finance lease activity and its impact on the company level and at the level of the national economy and take advantage of the high tax rate for the company to achieve tax shield to the company the benefit of the tax reduction .

*بحث مسأل من دراسة تطبيقية في الضرائب المعدل للماجستير في المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية - جامعة بغداد

تحليل الميزة الضريبية للاستئجار التمويلي: دراسة تطبيقية*

بدأ استخدام الاستئجار التمويلي للأصول والمعدات في العالم في بداية النصف الثاني من القرن العشرين، بوصفه مصدراً مهماً من مصادر التمويل للحصول على خدمات الأصل. ورغم حداثة فأنه سجل توسعاً سريعاً في الاستخدام من قبل المستثمرين بسبب المزايا التي توفرها لهم ، التي تتمثل في إمكانية الحصول على منفعة الأصل من خلال استخدامه بدون الحاجة الى امتلاكه. او دفع مبالغ كبيرة للحصول على أحدث التقنيات ذات الاثمان العالية دون الحاجة الى شراءها بحمايتها من مخاطر التقادم وخاصة في الشركات التي تحتاج الى إحداث التقنيات في اعمالها الى جانب المزايا الضريبية التي تسهم في تخفيض الوعاء الضريبي للشركات وما ينتج عنها من تحسن الوضع المالي .

1- المنهجية Methodology

1-1- المشكلة The Problem

تتمثل مشكلة الدراسة في بعدين البعد الأول تحليل كلفة الاستئجار التمويلي، وبيان المتغيرات التي تؤثر على القيمة الحالية لتكاليف الاستئجار التمويلي، وبيان تأثيرها على أرباح الشركة والضريبة ،ومن ثم على اختيار البديل التمويلي، كما تشير بعض الدراسات منها دراسة (Joong,1990) دراسة (Szczeplaniak,2012) ودراسة (Levy&Samat,2014) ، أما البعد الثاني للمشكلة فهي تحليل المزايا الضريبة للاستئجار التمويلي والمتمثلة بقيمة الوفورات الضريبية . لذا فان مشكله الدراسة يمكن صياغتها بالتساؤل التالي: هل تؤثر تكاليف الاستئجار التمويلي على أرباح وضريبة الشركات مجال الدراسة.

1-2- الأهمية The Importance

تكمن أهمية الدراسة في تقديم بديل تمويلي حديث نسبياً يمكن اعتماده كأساس لتمويل الاستثمارات ولاسيما مع توجه بعض الدول التي تمر بتحويلات اقتصادية كبيرة إلى القطاع الخاص من خلال التعرف على عقود الاستئجار وأنواعها ومزاياها للمستأجر مع إظهار الميزة الضريبية للاستئجار التمويلي وبيان تأثيرها من الناحية الضريبية على أرباح الشركة والضريبة.

1-3- الأهداف The Objectives

بيان الميزة الضريبية المتمثلة بتحقيق الوفر الضريبي لتكاليف الاستئجار التمويلي وتأثيرها على أرباح الشركة فضلا عن إمكانية تطبيق الاستئجار التمويلي كمصدر تمويل منخفض التكلفة تستعمله الشركات كبديل تمويلي.

1-4- الفرضية The Hypothesis

أستنادا الى مشكلة البحث فقد تم صياغة فرضية الدراسة على النحو الآتي: "يترتب على الاستئجار التمويلي ميزة ضريبية تتمثل بأنخفاض التكاليف التي تسهم في تخفيض الضريبة ومن ثم تحقيق أرباح افضل للشركة".

1-5- أفترض الدراسة The Assumption

"مدة العقد خمس سنوات تبدأ من سنة 2011-2015" و"مبلغ السنة الأخيرة في القوائم المالية يستمر الى السنوات الأخرى لغاية السنة الخامسة

1-6- المنهج المستعمل Approach Used

تحليل الميزة الضريبية للاستئجار التمويلي: دراسة تطبيقية*

أستخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي فيما يخص الجانب النظري لدراسة النتائج والدراسات السابقة، أما الجانب التطبيقي فقد استخدم المنهج الوصفي الذي يعتمد على الطريقة العلمية في الدراسة وجمع المعلومات وتحليل النتائج ومن ثم تفسيرها لأستخلاص تعميمات منها وتقديم توصيات ومقترحات.

1-7- مجال الدراسة Study Scope

لقد جرى اختيار اثنين من الشركات العاملة في العراق بوصفها شركات مستأجرة في القطاع النفطي وقطاع المقاولات العامة وبما يخدم الجانب التطبيقي للدراسة وهي كل من :

الجدول (1) الشركتين مجال الدراسة

الشركة	البيانات المالية للشركات (للعام)	رمز الشركة
1	2012-2011	A
2	2013-2011	B

جاء اختيار الشركتين أعلاه من خلال التحري عنها في قسم الشركات في الهيئة العامة للضرائب لان هذا النوع من الاستئجار لا تعمل به جميع الشركات وإنما شركات محددة تستخدم هذا النوع، بحسب طبيعة عمل الشركة ولكونها تتميز عن غيرها من الشركات بالآتي:

- 1- تستخدم أستئجار الأصول (الرأسمالية) لمدة طويلة نسبياً.
 - 2- طبيعة عمل هذه الشركات يجعلها بحاجة الى استخدام الكثير من الأصول الرأسمالية الضخمة اللازمة لتشغيل مشاريعها ذات الأجل الطويل نسبياً والتي تتصف بارتفاع أثمانها .
 - 3- أختلاف المعدل الضريبي للشركتين إذ ان الشركة (A) خاضعه لمعدل ضريبي (35%) بوصفها شركة نفط اجنبية بموجب القانون (19) لسنة 2010 فقرة 4 أولاً من تعليمات رقم (5) لسنة 2011.
- في حين شركة (B) خاضعه لمعدل ضريبي (15%) بوصفها شركة مقاولات عامة، وأستخدامت الأحرف (A,B) لتميز الشركات فيما بينها، لرفض الهيئة العامة للضرائب التصريح بأسماء الشركات الحقيقية.

2- مراجعه الدراسات السابقة Review of Prior Studies

تناولت العديد من الدراسات الاستئجار التمويلي منها دراسة (Joong, 1990) ودراسة (Dyckman, et al. 2001) التي استعرضت مفهوم عقود الاستئجار وأنواعه، وطبيعته القانونية وحقوق والتزامات طرفيه. وتوصلت الى أسباب قصور ممارسة نشاط الاستئجار التمويلي هو عدم وجود اطار تشريعي وعدم مرونة النظام المالي وتخوف المؤسسات المالية من هذه الصيغة التمويلية . فيما تناولت دراسة (Gitman, et al. 2012)، ودراسة (Szczepaniak W, 2012)، العوامل المؤثرة على الاستئجار من الناحية الضريبية والمحاسبية، وبرز المحددات المتعلقة بغياب الحوافز الضريبية والاعتبارات والتغيرات الضريبية. توصلت الدراسة على انة من الضروري الاهتمام بالمحددات المتعلقة بالتشريعات وغياب الحوافز التي تؤثر في نشر فكرة استخدام الاستئجار ومن ثم تؤثر في قرار

تحليل الميزة الضريبية للاستئجار التمويلي: دراسة تطبيقية*

اختيار البديل التمويلي. كما ان الاستئجار طويل الاجل يحقق للشركة تمويل خفي كامل، فضلاً عن إمكانية استبدال الموجودات الحالية بموجودات أكثر تطوراً. وفي الجانب الآخر تناول دراسة مؤتمر الأمم المتحدة (Unctad,1996) مفهوم الميزة أو الحوافز الضريبية واهميتها وأسباب منح الميزة أو الحوافز الضريبية .

3- الأطار النظري Theoretical Framework

3-1-1- الاستئجار التمويلي

الأستئجار هو اتفاق بين طرفين، المؤجر الذي يملك الأصل والمستأجر الذي يستخدم الأصل، ان عقد الاستئجار ينقل حق استخدام الأصل المملوك من المؤجر لفترة محددة، مقابل سلسلة مدفوعات نقدية يتم تعيينها ليتمكن المؤجر من استرداد التكلفة المتكبدة في شراء الأصل وتوفير عائد من استثماره للأصل على مدى عقد الأستئجار (Joong,1990:6). من خلال هذا المفهوم يتبين ان طرفي العقد هو المؤجر أو (المالك للأصل)، والمستأجر (المستفيد)، فضلاً عن توافر أركان العقد من الأيجاب والقبول من المستأجر والمؤجر، ومحل العقد المستأجر، أذ أن المستأجر يحصل على حق استخدام الأصل بينما تبقى ملكية الأصل للمؤجر وبسبب الطبيعة التعاقدية للالتزامات الناشئة عن الاستئجار التمويلي (Belkaoui,1998:1). في حين نظر (Gitman,et al.2012) لنشاط الاستئجار التمويلي بانه عملية تتمكن فيها الشركة من الحصول على خدمات وفوائد اصل ثابت معين عبر سلسلة من العقود، والدفعات الممكن الاستقادة منها من الناحية الضريبية (Gitman,et al.2012:678). أذ يتم دفع بدل استئجار الى المؤجر (مالك الأصل) كتعويض له عن استخدام الأصل من قبل المستأجر ويمكنه خصم نفقات الاستئجار من وعاء الضريبة، مما يؤدي الى تخفيض العبء الضريبي والحصول على وفر ضريبي بمقدار المعدل الضريبي للشركة (Brealy&Myers,1997:732). فبعد انتهاء مدة العقد يكون للمستأجر ثلاث خيارات، أما تملك الأصل بالثمن المنق عليه، أو الاستمرار بأستئجار الأصل ولكن لأجل قصير، أو إعادة الأصل الى المؤجر (Kieso,et al.2012:1290). يحقق للاستئجار التمويلي للمستأجر مجموعة من المزايا هي:

1- فصل حيازة الأصل عن الملكية : يتيح للشركة الحصول على تمويل كامل للأصل دون تكبد الشركة بتكاليف الشراء، ومن هنا جاء مبدأ الفصل بين الملكية والاستخدام.

2- المرونة : تتميز عقود الاستئجار بالمرونة إذ يمكن ربط دفعات الاستئجار بتوقيت التدفقات النقدية التي يحققها استخدام الأصل المستأجر .

3- تمويل خارج الميزانية: عقد الاستئجار التشغيلي لا يترتب عليها ظهور التزامات في الميزانية العمومية للشركة المستأجر ومن ثم لا تتأثر مؤشرات المالية، الأمر الذي سيضيف الى قدرتها على الاقتراض (Dyckman,et al.2001:825).

تحليل الميزة الضريبية للاستئجار التمويلي: دراسة تطبيقية*

4- مصدر جيد للتمويل: أن زيادة تكلفة المعدات والآلات الحديثة يتطلب البحث عن مصادر التمويل إضافي إذ يوفر حوافز مباشرة وواضحة للاستثمار أكثر من أي شكل من أشكال التمويل فضلا عن أنه يعتبر احد الطرق القليلة التي تقوم على تمويل أصل جديد من إيراداته.

5- المزايا الضريبية: إذ يمكنه خصم تكاليف الأستئجار من وعاء الضريبة مما يؤدي الى تخفيض العبء الضريبي، كذلك يقدم الاستئجار ميزة ضريبية إذ ان الأرض لا تستهلك لكن اذا تم استئجارها فانه يتم طرح قيمة دفعات الاستئجار من الدخل الخاضع للضريبة ،ومن ثم الحصول على مزايا ضريبية (Brealy & Myers,1997:732).

تصنف عقود الاستئجار على وفقالمعيار الدولي 17 الى عقد استئجار تمويلي أو تشغيليتم بالأعتماد على جوهر الصفقة وليس شكل العقد إذ أتفقت معظم المعايير منها المعيار الأمريكي 13 والمعيار 17 على ان تصنيف عقد الاستئجار يتوقف على مدى تحمل المؤجر والمستأجر للمنافع والمخاطر المتعلقة بملكية الأصل فأذا تم نقل معظم المنافع والمخاطر الى المستأجر يصنف على انه عقد تمويلي(IASC,IAS 17,1997:8)وأن عقود الاستئجار تأتي في عدة اشكال لكن هناك نوعين رئيسيين وهما:

1-الاستئجار التمويليLeaseFinancial

يعرف في بعض الأحيان بالاستئجار الرأسمالي أو المالي ويعتبر من أدوات التمويل طويلة الأجل أكثر من 5 سنوات.فهو مصدر من مصادر التمويل للأصول الثابتة للشركة المستأجرة يعوضها عن اللجوء الى الاقتراض بوصفة عقدا يحيل بشكل جوهري كافة المخاطر والمنافع المتعلقة بملكية الأصل الى المستأجر . وقد يتم تحويل حق الملكية اليه في نهاية الامر (IFRs,2011:552)،تحتسب دفعات الاستئجار على أساس سعر الأصل مطروحا منه القيمة المتبقية للأصل أي (قيمة الخردة). وتكون القيمة الحالية لدفعات الاستئجار كافية لتغطية قيمة الأصل بالإضافة الى العائد على الاستثمار الذي يطلبه المؤجر لهذا السبب يدعى انه مسدد بالكامل(Brealey,et al.2011:626).هناك العديد من الخصائص المرتبطة بعملية الاستئجار التمويلي وأهمها(Brigham&Ehrhardt,2011:734):

1- المؤجر غير مسؤول عن تقديم خدمات الصيانة والتأمين ودفع الضرائب عن الأصل المستأجر .
2-عقد غير قابل للإلغاء حتى يدفع للمؤجر كامل دفعات الاستئجار وحسب الاتفاق بين الطرفين مما يجعله يشبه بعض القروض طويلة الأجل .

3- يستنفذ بشكل كامل أي ان المدة التي يغطيها عقد الاستئجار تغطي معظم العمر الإنتاجي للأصلالمؤجر وكذلك يحصل المؤجر على دفعات استئجار تساوي كامل التكلفة الأساسية للأصل المؤجر بالإضافة الى عائد على راس المال المستثمر .

4- يعطي المستأجر حق خيار تجديد العقد بسعر اقل من سعر العقد الأصلي او السعر السوقي لبدل قسط الاستئجار في تاريخ التجديد (Archer,et al.1983:494).

تحليل الميزة الضريبية للاستئجار التمويلي: دراسة تطبيقية*

2- الاستئجار التشغيلي Lease Operating

يسمى أيضا عقد الخدمات وهو عقد تجاري قصير الاجل يغطي مدة تقل كثيرا عن العمر الإنتاجي المتوقع للاصل إذ ان تصنيف العقد على انه تشغيلي ينص على الاستخدام المؤقت للأصل من دون افتراض أي حقوق ملكية او مخاطر (Kunbley,2010:6) لذا فان المستأجرا يتولى تمويل شراء الأصل ولكن يدفع مقابل استخدام وصيانة الأصل من خلال دفعات أقساط الاستئجار. لان هذا النوع من العقود قصير الأجل يستمر لمدة سنة واحدة أو سنتين، فالمستأجر لا يدفع القيمة الكاملة للأصل ولكن يدفع جزء من قيمة الأصل، وعند انتهاء فترة العقد يعود الأصل الى المؤجر يمكن للمستأجر شراء الأصل اذا تم اتفاق الطرفين على قيمة الأصل. ويتميز هذا النوع بصفات وخصائص مهمة هي (Archer,et al.1983:494):

1- الفترة التي يغطيها العقد قصيرة نسبياً لذا يصنف على انه تمويل (قصير الأجل) إذ ماتدفعه الشركة المستأجرة من أقساط الاستئجار لا تكفي لتغطية تكاليف الأصل، لان مدة الاستئجار تكون عادة اقل بكثير من العمر الاقتصادي. لذا لا يتوقع المؤجر ان يسترد قيمة الأصل من خلال عقد استئجار واحد، بل هو في حاجة الى عدة تجديلات للعقد، وأبرام عقد استئجار مع عدة شركات .

2- يعطي هذا النوع الحق للمستأجر بإلغاء العقد قبل موعد لنتهاء مما يتيح له مرونة التصرف في ظل التطور التكنولوجي السريع أو عند انخفاض المبيعات مثلا أو تغير طبيعة استثماراته (العامري،2011:676).

2- المؤجر يتحمل تكاليف صيانة الأصل ومصاريف التأمين، فضلاً عن تسديد الالتزامات الضريبية على الأصل المؤجر لذا فان هذه التكاليف تؤخذ بالحسبان عند احتساب دفعات الاستئجار من قبل المؤجر (Brealey,et al.2011:627).

1- 2- تحديد تكلفة الاستئجار التمويلي

يجرى تقييم وتحليل الاستئجار من خلال مقارنة التدفقات النقدية الناشئة عن الاستئجار أو من خلال المقارنة مع غيره من مصادر التمويل على وفق طريقه صافي القيمة الحالية (NVP) Net Present Value. إن الفاعلية الاقتصادية للتأجير تكون مرتبطة بحقيقة أن غالبية النفقات المرتبطة بعقد الاستئجار والمنافع الضريبية يمكن أن تحدث في المستقبل، أي أن التدفقات النقدية المخصومة بعقد الاستئجار باستخدام معدل الخصم الذي يحول التدفق النقدي السنوي المستقبلي الى تدفق نقدي على أساس القيمة الحالية (Szczepaniak 2012:132) W ، ولأن الاستئجار يكون بديلا للدين فيكون معدل الخصم المناسب عبارة عن تكلفة الدين بعد الضريبة للمستأجر، وتعرف الكلفة في هذه الحالة بكلفه التمويل المقترض بعد الضريبة وهو المعدل الصحيح والأفضل في تطبيقات تحليل القرار الاستئجار وفق الصيغة الآتية (العامري،2013:352):

$$K = rd (1-T) \dots \dots \dots (1)$$

إذ أن الخيارات البديلة يمكن مقارنتها على أساس واحد لان هذا الأسلوب هو المرغوب فيه لأنه يمثل القيمة الزمنية للنقود أو تكلفه الفرصة البديلة (Szczepaniak w,2012:132). لذلك فأن المبدأ الأساس لخصم صافي التدفق السنوي هو الدولار المدفوع اليوم بقيمه أكبر من الدولارات التي تستلم في المستقبل لذلك ان الدولار اليوم

تحليل الميزة الضريبية للاستئجار التمويلي :دراسة تطبيقية*

يمكن استثماره لتوليد أرباح أكثر مستقبلاً، ويمكن التعبير عن القيمة الحالية لمعدل الخصم من خلال (Dumler,2010:2):

$$PV = FV^n / (1+I)^n \dots\dots\dots(2)$$

حيث أن : FV : مبلغ القيمة المستقبلية. I : معدل الفائدة.

لذا فإن القيمة الحالية لتكاليف خيار الاستئجار التمويلي PV(L) تستخرج وفقاً للمعادلة (3) (Levy&Sarnat,2014:49):

$$= \sum L^t / (1+K)^t + \sum TL / (1+K)^t \dots\dots\dots (3) \text{ Cost of Leasing (PV)}$$

عند حساب القيمة الحالية لتكلفة الاستئجار فإنه من المنطقي أن تتخذ الشركة قرار التمويل ذو التكلفة الأقل عند مقارنة الاستئجار التمويلي مع أي بديل آخر لكن عند تحليل خيار باستئجار الاصل يتخذ القرار في حالة اذا كانت القيمة الحالية لتكاليف الاستئجار موجبة القيمة.

3-2-الميزة الضريبية

عرفنا الميزة (المنفعة) الضريبية من قبل (Unctad,2000) هي القيمة المالية القابلة للقياس التي يتميز بها مصدر التمويل عن غيره من المصادر الأخرى مما ينتج عنها آثار ضريبية تحفيزية تخفف العبء الضريبي وترفع عائد الشركة (Unctad,2000:12). ومن أهم أسباب منح الميزة (المزايا) الضريبية هي مايلي (الاونكتاد، 2004: 15): تشجيع الاستثمارات في المشروعات الصناعية. استحداث فرص تشغيل العمالة. تشجيع مشروعات التصدير والأنشطة السياحية وتشجيع المشروعات ذات التكنولوجيا المتقدمة. كما و يمكن إظهار أهمية الميزة الضريبية بالنقاط الآتية (Unctad,1996:3):

- 1- تزويد المستثمر بالبنية الأساسية من أراضي وعقارات والآلات بأسعار تقل عن الأسعار التجارية.
- 2- تسهم هذه المزايا في تخفيض تكاليف إنشاء المشروعات بشكل غير مباشر، من ثم إمكانية تحقيق معدل عائد مرتفع .

1- أشكال المزايا الضريبية

- 1- الإعفاء الضريبي للاستثمار ((Investment Tax Credit (ITC)
- 2- التخفيضات الضريبية (Tax Reductions)
- 3- الإجازة الضريبية (Tax Holiday)
- 4- ترحيل الخسائر (Losses Carrying)
- 5- الاندثار المعجل (Accelerated Depreciation)
- 6- ضريبة الحد الأدنى البديلة (Alternative Minimum Tax (ATM)
- 7- الحوافز الضريبية (Tax Incentive)

تحليل الميزة الضريبية للاستئجار التمويلي: دراسة تطبيقية*

2- الميزة الضريبية للاستئجار التمويلي Advantage Tax of Leasing

يعرف عقد إستئجار المؤجر على أنه مالك الأصل التي تحول المزايا الضريبية المرتبطة بالملكية، أن الاستئجار كذلك يسمح بتحويل المنافع الضريبية من المؤجر إلى المستأجر، لأنها تقلل بشكل فعال تكلفة الشراء للمؤجر ومن ثم تسمح للمؤجر تخفيض معدلات الاستئجار (Joong,1990:9) هناك مزايا عدة للاستئجار التمويلي منها إن الاستئجار يخدم أغراض الشركة في مجالين رئيسيين: **المجال الأول**: عدم ظهور عملية استئجار الأصل في الميزانية العمومية، وله تأثير إيجابي في نسب الرفع المالي التي تستخدم غالبا من البنوك، وجهات أخرى لتقييم القدرة الائتمانية (Brigham&Ehrhardt, 2011:739). **المجال الثاني**: يمكن للشركة المستأجرة من الحفاظ على مستوى مرتفع أو مقبول من العائد المحاسبي من ثم خلق انطباع إيجابي للمستثمرين الحاليين والمحتملين من خلال استبعاد قيمة الأصل المستأجر من ضمن عناصر الأصول في الميزانية عند احتساب نسبة معدل العائد على الاستثمار. إن الاستئجار مرتبط أكثر بالمزايا الضريبية لاسيما للمستأجر لأنه يسمح بدرج المصروفات الواجب خصمها ضريبياً من دفعات الاستئجار وتخفيض منها الدخل الخاضع للضريبة، ويمكنها أيضا الاستفادة من الوفر الضريبي من دفعات الاستئجار التي تدفعها وتخفيض من الضريبة المدفوعة، ومثلها في ذلك الاندثار وفق المعاملة (Szczepaniak W,2012:137):

الوفر الضريبي لقسط الاستئجار = التدفق النقدي السنوي لقسط الاستئجار قبل الضريبة × معدل ضريبة الدخل للشركة .. (4)

كما أن هناك بعض عناصر الأصول كالأراضي لا تكون قابلة للاندثار لأغراض ضريبية فعند استئجارها بدلا من شراءها من المفترض أنها تحسن الأرباح بعد الضريبة. لان دفعات الاستئجار تعد من المصاريف التي تخصم ضريبياً مما يجعل تكلفة تأجيرها أقل بكثير من تكلفه شراءها، من ثم الحصول على ميزة ضريبية من الوفر المستخرج (Brealey, et.al, 2011:732).

4- نتائج التحليل التطبيقي

4-1- نتائج تحليل تكلفة الاستئجار التمويلي

بعد أن تم اختيار مجال الدراسة وهي (الشركة النفطية، وشركة المقاولات العامة المحدودة) ،تم تفرغ البيانات اللازمة التي استمدت من الكشوفات المالية (كشف الميزانية العمومية وكشف الدخل)، ولغرض تحقيق هدف الدراسة اعتمدت التحليل ونتائج الاختبار على البيانات المالية للشركات اعلاه لكونها شركات مستأجرة للأصول (الموجودات). عرضت نتائج تحليل القيمة الحالية لتكلفة الاستئجار التمويلي (PV Cost of Leasing). يركز تحليل المستأجر على حساب تكلفة الاستئجار التمويلي من خلال تطبيق أسلوب القيمة الحالية وفق الآتي:

1- احتساب القيمة الحالية لتكلفة الاستئجار التمويلي تستخدم المعادلة (3):

$$\text{Cost of Leasing (PV)} = \sum L^t / (1+K)^t - \sum TL / (1+K)^t \quad (3)$$

حيث أن:

L : دفعه الاستئجار. TL : دفعات الاستئجار مضروبا بمعدل لضريبة

تحليل الميزة الضريبية للاستئجار التمويلي: دراسة تطبيقية*

K^t : معدل الفائدة على القرض بعد الضريبة (معدل الخصم) t : الفترة الزمنية

يتم احتساب قيم المتغيرات الواردة في المعادلة (3) بالرجوع إلى البيانات المالية للشركات مجال الدراسة لغرض التحليل وعرض النتائج وفق الخطوات الآتية:

1- احتساب إجمالي الدفعات السنوية للاستئجار قبل الضريبة والتي تمثل $(\sum L^t)$ يتم احتسابه وفقاً لكلفة الأصل أو (كلفة الفرصة البديلة) مقسوماً على سنوات العقد التي هي خمس سنوات حسب افتراض الدراسة.

2- احتساب قيمة الوفر الضريبي لتكلفة الاستئجار التي تمثل $(\sum TL)$ وفق المعادلة (4):

الوفر الضريبي لقسط الاستئجار = التدفق النقدي السنوي لقسط الاستئجار قبل الضريبة \times معدل الضريبة على الدخل (4)

3- أستخراج صافي التدفق النقدي للاستئجار السنوي بعد الضريبة والتي تمثل $[L^t(1-T)]$ الناتجة من احتساب إجمالي الدفعات السنوية للاستئجار قبل الضريبة وتنزيل الوفر الضريبي لتكاليف الاستئجار المستخرج وفق المعادلة (4).

4- حساب القيمة الحالية لتكاليف الاستئجار من خلال استخدام معدل الخصم للشركات مجال الدراسة الذي يستخرج وفق المعادلة (1) لذا يكون معدل الخصم كالآتي:

$$K = r(1-T) \dots \dots \dots (1)$$

حيث أن k : معدل الفائدة على الاقتراض بعد الضريبة. r : معدل الفائدة على الاقتراض قبل الضريبة. T : معدل الضريبة

$$K = \% 15 (1 - 35\%) = (\% 9.75) \text{ A معدل الخصم للشركة}$$

$$K = \% 15 (1 - 15\%) = (\% 12.75) \text{ B معدل الخصم للشركة}$$

يتبين من الجدولين (2)، (3) حساب دفعات الاستئجار قبل الضريبة والوفر الضريبي فضلاً عن القيمة الحالية لتكاليف الاستئجار التمويلي للشركات مجال الدراسة والمستقاة من البيانات المالية للشركات ومدة الدراسة الذي تم الإشارة إليها خمس سنوات، وكما مبين في تحليل البيانات وكالآتي:

الجدول (2) نتائج تحليل القيمة الحالية لتكلفة الاستئجار التمويلي لشركة (A) نفطية (المبالغ مليون دينار)

القيمة الحالية لتكاليف الاستئجار التمويلي	مدفوعات الاستئجار بعد الضريبة	الوفر الضريبي ($L^t \times T$) بمعدل ضريبة 35%	دفعة الاستئجار قبل الضريبة	السنة	الموجود (الأصل)
PV Cost of Leasing	$L(1-T)$	TL	L		
124728	136890	- 73710	210600	1	مباني وإنشاءات
121294	146099	- 78668	224767	2	
110521	146099	- 78668	224767	3	
100758	146099	- 78668	224767	4	
91759	146099	- 78668	224767	5	
549060	721286	- 388382	1109668		المجموع
14208	15594	- 8396	23990	1	وسائل نقل
27924	33635	- 18110	51745	2	

تحليل الميزة الضريبية للاستئجار التمويلي: دراسة تطبيقية*

25444	33635	- 18110	51745	3	
23196	33635	- 18110	51745	4	
21124	33635	- 18110	51745	5	
111896	150134	- 80836	230970	المجموع	
660956	871420	-469218	1340638	المجموع الكلي للشركة A	

يتبين من خلال الجدول (2) أن القيمة الحالية لتكلفة الاستئجار الأصل (المباني والإنشاءات) بقيمة (549060) مليون دينار، من إجمالي القيمة الحالية لتكلفة الاستئجار للشركة التي هي (660956) مليون دينار في حين حقق وفر ضريبي بمبلغ (388382) مليون دينار. ويرجع السبب في الارتفاع إلى القيمة الأصل التي تكون بقيمة (1109668) مليون دينار، ومن ثم ستكون دفعات الاستئجار قبل الضريبة مرتفعة القيمة، لأن مدة العقد قصيرة لذلك ستوزع قيمة الأصل على عدد الدفعات قبل الضريبة. وهذا الارتفاع يؤثر في قيمة الوفر الضريبي لأن قيمته تستخرج من خلال (قيمة دفعات الاستئجار قبل الضريبة × المعدل الضريبي للشركة)، وبما أن قيمة دفعات الاستئجار قبل الضريبة، والمعدل الضريبي مرتفع أي نسبة (35%) للشركة فتكون قيمة الوفر الضريبي (388382) مليون، أي الشركة حققت وفر ضريبي مرتفع، ومن ثم قيمة الوفر الضريبي سيخفض صافي التدفق النقدي بعد الضريبة إلى قيمة (721286) مليون دينار، لذلك ستتخفض القيمة الحالية للتكاليف الاستئجار التمويلي بقيمة الوفر الضريبي. أما الأصل (وسائل نقل) القيمة الحالية لتكاليف الاستئجار للأصل هو بقيمة (111896) مليون دينار من القيمة الحالية للتكاليف الإجمالية للأصل بمجموع (660956) مليون دينار وهي قيمة منخفضة بالمقارنة مع الأصل (الألات ومعدات) لذلك تتخفض قيمة دفعات الاستئجار قبل الضريبة بقيمة (230970) مليون دينار. الذي يؤثر في قيمة الوفر الضريبي فتتخفض قيمته بمقدار المعدل الضريبي للشركة أي سيكون قيمته بمبلغ (80836) مليون دينار، انخفاض الوفر الضريبي سيؤثر في التدفقات النقدية بعد الضريبة الذي تكون قيمته (150134) مليون دينار، أي تتخفض قيمة التدفقات النقدية بعد الضريبة بمقدار قيمة الوفر الضريبي، ومن ثم يؤثر الانخفاض في القيمة الحالية لتكاليف الاستئجار الأصل.

جدول (3) نتائج تحليل القيمة الحالية لتكلفة الاستئجار التمويلي لشركة (B) مقاولات عامة (محدوده) (المبالغ مليون دينار)

الموجود (الأصل)	السنة	دفعة الاستئجار قبل الضريبة	الوفر الضريبي (L×T) بمعدل ضريبة 15%	مدفوعات الاستئجار بعد الضريبة	القيمة الحالية لتكاليف الاستئجار التمويلي
		L	LT	L(1-T)	PV Cost of Leasing
مباني وإنشاءات	1	3000	- 450	2550	2261
	2	3000	- 450	2550	2005
	3	3000	- 450	2550	1779
	4	3000	- 450	2550	1577
	5	3000	- 450	2550	1399

تحليل الميزة الضريبية للاستئجار التمويلي: دراسة تطبيقية*

9021	12750	- 2250	15000	المجموع
20950	23622	- 4168	27790	1
30424	38675	- 6825	45500	2
26983	38675	- 6825	45500	3
23932	38675	- 6825	45500	4
21226	38675	- 6825	45500	5
123515	178322	- 31468	209790	المجموع
4086	4607	- 813	5420	1
3744	4760	- 840	5600	2
3321	4760	- 840	5600	3
2945	4760	- 840	5600	4
2612	4760	- 840	5600	5
16708	23647	- 4173	27820	المجموع
149244	214719	-37891	252610	المجموع الكلي للشركة B

يبين الجدول (3) للشركة (B)، أن الأصل (المباني والإنشاءات) القيمة الحالية لتكاليف الاستئجار التمويلي بلغت قيمة (9021) من مجموع تكاليف الاستئجار التمويلي للشركة البالغ (149244) مليون دينار، وهذا يعني أن القيمة الحالية لتكاليف الاستئجار الأصل منخفضة بالمقارنة مع الأصول الأخرى للشركة ويعود السبب في ذلك قيمة الأصل تبلغ (15000) مليون دينار، وهي أقل من قيم الأصول الأخرى للشركة، ومن ثم سيؤدي إلى انخفاض قيمة دفعات الاستئجار قبل الضريبة التي توزع على مدة العقد، إذ أن الانخفاض في قيمة دفعات الاستئجار قبل الضريبة سيؤثر في قيمة الوفر الضريبية للأصل. لأن قيمة الدفعات قبل الضريبة والمعدل الضريبي للشركة ترتبط بعلاقة طردية مع قيمة الوفر الضريبي، وبما أن قيمة دفعات الاستئجار منخفضة، ستخفض قيمة الوفر الضريبي إلى (2250) مليون دينار وقيمة الوفر الضريبية سيؤثر في صافي التدفقات النقدية الخارجة التي تكون بقيمة (9021) مليون دينار، إذ تنخفض قيمة صافي التدفقات النقدية بمقدار قيمة الوفر الضريبي ومن ثم سيكون تأثيره في القيمة الحالية لتكاليف الاستئجار بالانخفاض.

أما الأصل (وسائل نقل) فقد كانت القيمة الحالية لتكاليف الاستئجار التمويلي للأصل (123515) مليون دينار مقارنة مع إجمالي التكاليف للشركة البالغة (149244) مليون دينار، حيث يلاحظ ارتفاع التكاليف والسبب يعود إلى قيمة الأصل التي تكون بقيمة (209790) مليون دينار وهي قيمة مرتفعة مقارنة بالأصول الأخرى للشركة فارتفاع هذه القيمة يعني ارتفاع تكاليف الاستئجار قبل الضريبة التي توزع على مدة العقد، كما أن الارتفاع في قيمة التكاليف قبل الضريبة سيؤثر في قيمة الوفر الضريبية بمبلغ (31468) مليون دينار التي ترتفع

تحليل الميزة الضريبية للاستئجار التمويلي: دراسة تطبيقية*

قيمه نتيجة ارتفاع التكاليف قبل الضريبة وسيكون تأثيره في صافي التدفق النقدي بعد الضريبة الذي يكون قيمته (178322) مليون دينار، أي تنخفض قيمة التكاليف قبل الضريبة بمقدار قيمة الوفر الضريبي المستخرج. الأمر الذي يؤثر في القيمة الحالية للتكاليف إذ تنخفض قيمته بمقدار الوفر الضريبي ومعدل الخصم الذي يؤثر في القيمة الحالية للتكاليف .

في حين أن الأصل (الآلات ومعدات) بلغت القيمة الحالية لتكاليف الاستئجار التمويلي للأصل (16708) مليون دينار، مقارنة مع إجمالي تكاليف الشركة إذ تكون قيمة تكاليف الأصل منخفضة نسبياً بسبب انخفاض قيمة الأصل التي هي (27820) مليون دينار. فإن الانخفاض في قيمة التكاليف قبل الضريبة سيؤثر في قيمة الوفر الضريبي بالانخفاض أيضاً لتكون قيمته (4173) مليون دينار، لأن قيمة التكاليف قبل الضريبة والمعدل الضريبي ترتبط بعلاقة طردية مع قيمة الوفر الضريبي. لذلك ستؤثر قيمة الوفر الضريبي المنخفضة على قيمة التدفقات النقدية الصافية فتكون قيمته (23647) مليون دينار، سيؤثر ذلك الانخفاض في القيمة الحالية للتكاليف.

4-2- مناقشة نتائج تحليل تكلفة الاستئجار التمويلي

تبين نتائج التحليل للجداول (2) (3) الآتي :

1- عندما ترتفع قيمة الأصل أي (تكاليف الفرصة البديلة للأصل)، ترتفع قيمة دفعة الاستئجار السنوية قبل الضريبة ولا سيما إذا كانت مدة العقد قصيراً لتغطي العمر الإنتاجي للأصل وبالتالي نتيجة ترتفع القيمة الحالية لتكاليف الاستئجار التمويلي.

2- ارتفاع تكاليف الاستئجار الأصل قبل الضريبة يرافقه ارتفاع في قيمة الوفر الضريبي، لأن قيمة الوفر الضريبي يستخرج من خلال دفعات الاستئجار قبل الضريبة مضروب في المعدل الضريبي، فارتفاع التكلفة قبل الضريبة تعني ارتفاع قيمة الوفر الضريبي .

3- القيمة الحالية لمدفوعات الاستئجار بعد الضريبة يتم استخراجها من خلال استخدام معدل الخصم، وفق المعادلة (1)، لأن هذه التدفقات تحدث في أوقات زمنية مختلفة وتكون مؤكدة تقريباً، لذا تستخدم تكلفة الدين بعد الضريبة كمعدل خصم للشركات مجال الدراسة، وبالأستناد إلى معدل الخصم يستخرج القيمة الحالية للتكاليف من خلال استخدام المعادلة الآتية :

$$PV = FV^n / (1+I)^n \dots\dots(2)$$

حيث أن: FV: مبلغ القيمة المستقبلية. I: معدل الفائدة. n: الحياة الاقتصادية المتوقعة للأصل.

إذ معدل الخصم المستخرج يرتبط بعلاقة عكسية مع القيمة الحالية لتكاليف الاستئجار بالشركة (A) معدل الخصم المستخدم لها بنسبة (9.75%) وهو معدل منخفض مقارنة بمعدل الخصم للشركة الأخرى (B)، الذي هو (12.75%)، أي عندما تستخدم الشركة معدل الخصم منخفض النسبة سيؤدي ذلك إلى ارتفاع القيمة الحالية لتكاليف الاستئجار، وأن استخدام معدل خصم مرتفع النسبة سيؤدي إلى قيمة حالية منخفضة .

4-3- نتائج تحليل الميزة الضريبية للاستئجار التمويلي

1- تحليل الميزة الضريبية لتكلفة ملكية الأصل

تحليل الميزة الضريبية للاستئجار التمويلي: دراسة تطبيقية*

الشركة التي تستأجر الأصل سوف تقدم الكثير من المنافع الضريبية فهي ستوفر قيمة الاستثمار الأولي للأصل (قيمة شراء الأصل) ،ومن ثم يتجنب الاستئجار تدفق نقدي خارج وهو أمر يتطلبه في حالة الشراء دفعة واحدة ، أي أن التكاليف التي وفرها الاستئجار تعتبر ميزة مفضلة له عن غيره من المصادر الأخرى عند المقارنة، يوضح الجدول (4) ميزة قيمة ملكية الأصل، في حال استخدام البديل الآخروكالاتي:

الجدول (4) قيمة ملكية الاصل للشركات (A,B) (المبالغ مليون دينار)

الشركة	الموجود (الأصل)	قيمة الأصل
A	مباني وإنشاءات	1109668
	وسائل نقل	230970
المجموع لشركة A		1340638
B	مباني وإنشاءات	15000
	وسائل نقل	209790
	الألات ومعدات	27820
المجموع لشركة B		252610

يتبين من الجدول (4) أن الشركة إذا استأجرت الأصل بدل من شراؤه تكون قد حققت ميزة ضريبية تتمثل في توفير قيمة ملكية الأصل الذي كان من المفترض أن تدفعه في حال شراؤها للأصل وهي بهذا وفرت قيمة الأصول أعلاه لكل شركة من الشركات.

2- تحليل الميزة الضريبية لدفعات الاستئجار التمويلي

الاستئجار يُحمل التزام المتمثل بدفعات الاستئجار مخصومة بعد الضريبة وهي كلفة الاستئجار أي (التدفقات النقدية الخارجة) التي توزع على تدفقات نقدية اصغر طول فترة الاستئجار. وان ارتفاع مدة العقد يؤثر على حجم الدفعات التي تنخفض كلما ترتفع مدة العقد وانخفاض حجم هذه الدفعات تحقق الشركة ميزة ضريبية تتمثل بالوفور الضريبي الذي بإمكان استعادة الشركة منه، الجدول (5) يوضح دفعات الاستئجار بعد الضريبة لكل أصل من الأصول التي على المستأجر دفعها وفق الآتي:

الجدول (5) دفعات الاستئجار التمويلي بعد الضريبة للشركات (A,B) (المبالغ مليون دينار)

الشركة	الموجود (الأصل)	دفعات الاستئجار بعد الضريبة
A	مباني وإنشاءات	721286
	وسائل نقل	150134
المجموع لشركة A		871420
B	مباني وإنشاءات	12750

تحليل الميزة الضريبية للاستئجار التمويلي: دراسة تطبيقية*

178322	وسائل نقل	
23647	الألات ومعدات	
214719		المجموع لشركة B

نستنتج من الجدول (5) أن دفعات الاستئجار بعد الضريبة هي تكاليف مخفضة بعد طرح قيمة الوفر الضريبي منها ويمكن أن تقارن هذه التكاليف مع تكاليف مصدر آخر لبيان أي منهم أفضل من ناحية التكلفة، فضلاً عن ذلك هناك ميزة ضريبية لدفعات الاستئجار وهي إنها تدفع تكاليف على دفعات اصغر بصورة تورية وليس دفع قيمة الأصل دفعة واحدة. كما أن هناك ميزة إضافية لدفعات الاستئجار قبل الضريبة التي تستفيد منها الشركة بوصفها مصاريف تخصم من الدخل الخاضع للضريبة أي تخفض بها أرباح الشركة ومن ثم تتخفف الضريبة التي يتم دفعها من قبل الشركة.

3- تحليل الميزة الضريبية للوفر الضريبي للاستئجار التمويلي

قيمة الوفر الضريبي يستخرج من خلال التكاليف قبل الضريبة إذ كلما ترتفع التكلفة قبل الضريبة ترتفع قيمة الوفر الضريبي ومن ثم تنخفض التكاليف الإجمالية لدفعات الاستئجار بمقدار المعدل الضريبي. الجدول (6) يبين الوفر الضريبي الذي يستخرج من التكلفة قبل الضريبة وفق الآتي:

الجدول (6) الوفر الضريبي لتكلفة الاستئجار التمويلي للشركات (A,B) (المبالغ مليون دينار)

الشركة	الموجود (الأصل)	الوفر الضريبي للاستئجار التمويلي
A	مباني وإنشاءات	388382
	وسائل نقل	80836
المجموع لشركة A		469218
B	مباني وإنشاءات	2250
	وسائل نقل	31468
	الالات ومعدات	4173
المجموع لشركة B		37891

يتبين من الجدول (6) أن قيمة الوفر الضريبي تستخرج وفق المعادلة (4):
الوفر الضريبي لتكلفة الاستئجار التمويلي بعد الضريبة = مدفوعات الاستئجار قبل الضريبة × (1 - معدل ضريبة الدخل) ... (4)
قيمة الوفر الضريبي للشركة A المستخرجة هي أعلى قيمة وفر ضريبي مقارنة مع شركة B، لأن الشركة تستخدم معدل ضريبي مرتفع 35% بوصفها شركة نفطية. إذ أن قيمة الوفر الضريبي تتأثر بالتكاليف قبل الضريبة

تحليل الميزة الضريبية للاستئجار التمويلي: دراسة تطبيقية*

والمعدل الضريبي المستخدم للشركة، فكلما ترتفع التكاليف قبل الضريبة و المعدل الضريبي ترتفع قيمة الوفر الضريبي .لان الشركة التي تحقق وفر ضريبي عالي تستفيد منه لتخفيض مبلغ الضريبة للشركة بمقدار الوفر الضريبي ،وأيضاً بالإمكان أن تستفيد من قيمة الوفر الضريبي المتحقق لها باستثماره في مصادر أخرى أكثر فائدة للشركة .

4-3- مناقشة نتائج تحليل الميزة الضريبية للاستئجار التمويلي

تبين من نتائج تحليل الميزة الضريبية الآتي:

1-الشركة في حال أن استأجرت الأصل بدل من شراء الأصل ،فهي بهذا قد وفرت قيمة الأصل الذي كان عليها دفعها في حال التملك الأصل ،لكنها في الوقت نفسه تحملت التزام طويل المدة نسبياً يتمثل بدفعات الاستئجار بعد الضريبة التي يجب دفعها للاستفادة من خدمات الأصل المستأجر .كما ان دفعات الاستئجار قبل الضريبة بالإمكان أن تستفيد منها الشركة بوصفها تكاليف تخصم من الدخل الخاضع للضريبة ،وهي بهذا تحقق ميزة ضريبية للشركة تتمثل بتخفيض قيمة الأرباح التي ستفرض عليها الضريبة.

2-حجم دفعات الاستئجار يرتبط بطول المدة الزمنية للعقد، وقيمة عقد الاستئجار إذ كلما ترتفع مدة العقد ،وتتخفيض قيمة الأصل، تنخفض دفعات الاستئجار التي يجب أن يدفعها المستأجر ،فهي ميزة إضافية للمستأجر بإمكان الاستفادة من الوفر الضريبي المتحقق منها، كما أن هناك بعض المزايا في حال إذا كانت دفعات الاستئجار مجدولة بحيث تكون أعلى في السنوات الأولى من عقد الاستئجار أو تدفع في بداية المدة، أي أنها سوف تقلل من الالتزامات الضريبية فوراً، لذلك الشركة التي تعمل على دفعات الاستئجار بداية كل فترة ليس عليه الانتظار لنهاية الفترة لتحصل على المنافع الضريبية. كما أن الوفر الضريبي الذي تحصل عليه الشركة لمدفوعات الاستئجار، يأتي أسرع من الوفر الضريبي لمصروف الاندثار في السنة الأولى لدفع الاستئجار ويعطيه قيمة أعلى .

3-علاقة الوفر الضريبي بكل من تكلفة الاستئجار قبل الضريبة والمعدل الضريبي ،علاقة طردية أي بمعنى ترتفع قيمة الوفر الضريبي ،عندما ترتفع قيمة تكاليف الاستئجار قبل الضريبة. كما أن قيمة الوفر الضريبي تتأثر أيضاً بالمعدل الضريبي للشركة ،هي حال ارتفاع المعدل الضريبي سترتفع كذلك قيمة الوفر الضريبي أي كلما يرتفع المعدل الضريبي للشركة سترتفع قيمة الوفر الضريبي التي تخفض بها ضريبة الدخل للشركة.

تحليل الميزة الضريبية للاستئجار التمويلي: دراسة تطبيقية*

5-الاستنتاجات Conclusions

- 1- يرتبط حجم دفعات الاستئجار قبل الضريبة بكل من المدة الزمنية لعقد الاستئجار وقيمة العقد (قيمة الأصل) المستأجر، إذ كلما ترتفع المدة الزمنية للعقد تتخفض قيمة العقد (قيمة الأصل) ومن ثم تتخفض دفعات الاستئجار قبل الضريبة، وهي ميزة مفضلة للمستأجر. في حين أن الشركة المستأجرة تتحمل الأثر المتمثل بدفعات الاستئجار بعد الضريبة التي تتوزع على تدفقات نقدية أصغر طول مدة الاستئجار فهي بذلك قد وفرت قيمة شراءها للأصل .
- 2- علاقة الوفر الضريبي بكل من التكلفة قبل الضريبة والمعدل الضريبي علاقة طردية، أي ترتفع قيمة الوفر الضريبي بارتفاع التكلفة قبل الضريبة والمعدل الضريبي ، وتحقيق وفر ضريبي عالي هو ميزة ضريبية للشركة، كونه يسهم في انخفاض الدخل الخاضع للضريبة ويقلل من الأرباح ومن ثم انخفاض ضريبة الشركة.
- 3- يحقق ارتفاع دفعات الاستئجار قبل الضريبة للشركة ميزة ضريبية لكونها تعد مصاريف تخصم من الدخل الخاضع للضريبة والتي تخفض بها أرباح الشركة ، كما أن ارتفاع الدفعات قبل الضريبة يحقق للشركة قيمة وفر ضريبي مرتفع يمكن أن تستفيد منها باستثماره في مجالات أخرى للشركة.
- 4- القيمة الحالية لتكاليف الاستئجار التمويلي تستخرج من خلال معدل الخصم، فكلما كان معدل الخصم المستخدم منخفض سوف ترتفع القيمة الحالية للتكاليف، أي بمعنى ارتباط معدل الخصم بعلاقة عكسية مع القيمة الحالية لتكاليف الاستئجار بعد الضريبة.
- 5- أستدل من خلال القوائم المالية للشركات ،عدم الإفصاح الكافي عن تصنيف عقود الاستئجار هل هو عقد استئجار تمويلي، أو تشغيلي ،على الرغم من أن هناك اتفاق مشترك بين الطرفين ،الشركة المؤجرة والشركة المستأجرة للأصل .
- 6- عدم وجود تمييز بين الأصول المستأجرة من الغير والأصول المملوكة للشركات ،وبالنسبة لعدم إظهارها في القوائم المالية أو القوائم الملحقه. إذ أن الشركات التي تستأجر الأصول لأكثر من مدة مالية ينبغي الاعتراف بها كأصل والتزام مالي في القوائم المالية ، لاسيما فيما يتعلق برسمة الأصول المستأجرة.
- 7- إثبات فرضية الدراسة التي تنص على أن ("يترتب على الاستئجار التمويلي ميزة ضريبية تتمثل بانخفاض التكاليف التي تسهم في تخفيض الضريبة ومن ثم تحقيق أرباح أفضل للشركة"). استناداً إلى نتائج التحليل تبين أن الاستئجار التمويلي له ميزة ضريبية ،تتمثل بانخفاض التكاليف ،وهذا ما يتفق مع ما توصلت إليه دراسة كلمن (Szczeplaniak, W, 2012)، ودراسة (Levy & Sarnat, 2014). كما توصلت نتائج الدراسة ان الاستئجار التمويلي يحقق وفورات ضريبية عالية وان تحقيق الوفر المرتفع للشركات يسهم في تخفيض الضرائب المفروضة، ومن ثم تحقيق أرباح أفضل وهو ما تفضله معظم الشركات .

تحليل الميزة الضريبية للاستئجار التمويلي: دراسة تطبيقية*

6- التوصيات Recommendations

- 1- ضرورة العمل على استخدام الاستئجار التمويلي، والتوعية بالمنافع التي تترتب من هذا الأسلوب للعقود وانعكاساته الإيجابية على مستوى الشركة، وعلى مستوى الاقتصاد الوطني وتطوير المشاريع الاقتصادية، ولمحاولة نشر مفهومة في الأوساط التجارية.
- 2- يتوجب الاستفادة من ارتفاع المعدل الضريبي للشركات، إذ تعتقد معظمها إن ارتفاع المعدل الضريبي هو ليس في مصلحة الشركة، لأنه يخصم قيمة مرتفعة من أرباحها لكن الارتفاع ليس دائماً غير مفيد، فالمعدل الضريبي المرتفع تحقق منة الشركة وفورات ضريبية عالية، لاسيما إذا كانت التكاليف قبل الضريبة مرتفعة، وإن قيمة الوفر المتحقق بإمكان الشركة ان تستفيد منه لتخفيض التكاليف.
- 3- دراسة التجارب والخبرات الدولية في مجال الاستئجار التمويلي بغية إعطاء هذه الصيغة الإطار التشريعي والقانوني المناسب واعتماد أنموذج إجرائي واضح يضمن فيها حقوق المؤجر، والمستأجر، والأصل محل الاستئجار، وحقوق خزينة الدولة، وخلق الثقة بما يتناسب والتطورات العلمية.
- 4- تطبيق المعيار الدولي 17 الصادر من مجلس معايير المحاسبة الدولية وذلك: لأن ما ورد في هذا المعيار من أسس وقواعد محاسبية تتفق مع التأصيل النظري، والفلسفة العلمية لعقود الاستئجار. وتستوعب أماكن المحاسبين في العراق إلى حد ما تطبيق هذا المعيار كما انه يمكن اختيار الحلول الملائمة لل صعوبات التي قد تصادف الممارسة العملية عند تطبيق المعيار من خلال تجارب الدول الأجنبية والعربية.

7- المراجع:

- 1- العامري، محمد علي إبراهيم، (2010): الإدارة المالية المتقدمة. الطبعة الأولى. عمان. الأردن: دار أثير للنشر والتوزيع.
- 2- العامري، محمد علي، إبراهيم، (2013): الإدارة المالية الحديثة. الطبعة الأولى. الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- 3- الاونكتاد سلسلة دراسات بشأن مسائل اتفاقيات الاستثمار الدولية. (2004). الحواضر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. منشورات الأمم المتحدة: نيويورك وجنيف.
- 4- Archer, Stephen H., Choate.& Marc , Racrtte ,George.(1983) Financial management second edition, John Wiley: Canada.
- 5- Belkaoui,Ahmed,R.(1998)Long-termLeasingAccountingEvaluation Consequences1stEdition,Quorum :London.
- 6- Brealey , Richard A, Myers , Stewart C & Allen, Franklin.(2011) Principles Of Corporate Finance Tenth edition , McGraw – Hill ,Irwin.
- 7- Brealey,Richard,Marcus,Alan J.&Myers,Stewart C.(1997) Fundamental of Corporate Finance Third edition, Mc Gram-Hill,primis,University of Phoenix.
- 8- Brigham, Eugene&Ehrhardt ,Michal C.(2011)Financial Management, Theory and Practice, thirteenedition, South-western : USA.



تحليل الميزة الضريبية للاستئجار التمويلي :دراسة تطبيقية*

- 9- Dumler,Troy&Williams ,Jeff &Dhuyvetter ,Kevin.(2010) Leasing Vs Buying Farm Machinery, Agricultural Experiment Station and Cooperative Extension Service Kansas State University ,Kansas State University ,pp.8.
- 10- Dyckman ,Charles , Thomas R, & J, Davis, Roland .(2001) Intermediate Accounting 5th edition , McGraw –Hill companies.
- 11- FASB, Accounting for Leasing.(1989) "Statement of Financial Accounting Standards No 13" as amended and interpreted.
- 12- Gitman , Lawrence , Juchau , Roger & Flan, again.(2012) Principles of Managerial Finance,Pearson,Australia,group pty(ltd).
- 13- (IAS 17).(1997) International Accounting Standard , Leases, IFRS Foundation.
- 14- Joong ,Kim.(1990)Leases Versus Buy Decising-Methodology for the Korean Army ,Master of Science in Telecommunication Systems Management from the Naval Postgraduate School.
- 15- Kieso, D, Weygandt, jerry& Warfield, terry .(2012)Intermediate Accounting14th edition , JohnWiley& Sons,Inc. : USA.
- 16- Knubley,R.(2010)Proposed Changes to Lease Accounting ,Journal of Property Investment and Finance,Vol.28,No.5,pp 322.
- 17- Levy ,Haim&Sarnat ,Marshall.(2014) Leasing ,Borrowing and Financial Risk , Financial Managementr,Vol.8,No.4.
- 18- Szczepaniakw, Wyslocka, E .(2012)The Effectiveness of Leasing as a Method of Financing the Development of a Company , Polish Journal of Management Studies ,Czestochowa University of Technology, pp. 129- 142, Vol. 6.
- 19- United Nations Conference on Trade and Development Geneva.(2000)."Tax Incentives and Foreign Direct Investment ". Asit Advisory Studies,No.16. New York and Geneva.
- 20- United Nations Conference on Trade and Development Geneva-A Global Survey.(1996). "Incentives FDI "New York, Geneva.